

The Contribution of Bank Loans Directed To Financing Small And Medium Enterprises in Supporting Employment -A Case Study of The Bank (BADR) in The State of Adrar During The Period (2015-2020) -

Abdelkader Moussa¹, Abdellah Tayebi², Abdelhamid Messoudi³

¹ University of Adrar, Algeria, mou.kader@univ-adrar.edu.dz

² University of Adrar, Algeria, tay.abdallah@univ-adrar.edu.dz

³ University of Adrar, Algeria, mes.hamid@univ-adrar.edu.dz

ARTICLE INFO

Keywords:

Bank Credits
Small and Medium
Enterprises
Employment
Unemployment
Agriculture and Rural
Development Bank
JEL Code: M10, M13

ABSTRACT

This study aims to clarify the contribution of Bank credits allocated to finance Small and Medium Enterprises provided by the Agriculture and Rural Development Bank (BADR) in reducing unemployment levels in Adrar state during the period (2015-2020). To achieve the aforementioned objective the researchers adopted the descriptive analytical approach and the case study approach, where the various data, information and statistics obtained from the various previous studies were analyzed, as well as from the regional association for exploitation in the state of adrar. This study has been able to prove the prominent role that banks credits for Small and Medium Enterprises play in supporting employment in the state of Adrar. The study also recorded several shortcomings in this field, the most prominent of which is the absence of effective feasibility studies for the operations of financing Small and Medium Enterprises, in addition to funding only for the establishment stage of these enterprises.

مساهمة القروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل -دراسة حالة بنك (BADR) بولاية أدرار خلال الفترة (2015-2020) -

عبد القادر موسى¹، عبد الله الطيبي²، عبد الحميد مسعودي³

¹ جامعة أدرار، الجزائر، mou.kader@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أدرار، الجزائر، tay.abdallah@univ-adrar.edu.dz

³ جامعة أدرار، الجزائر، mes.hamid@univ-adrar.edu.dz

معلومات المقال

الكلمات المفتاحية

القروض البنكية
المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة
التشغيل
البطالة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية
JEL Code: M10, M13

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة القروض البنكية المخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في التقليل من مستوى البطالة بولاية أدرار خلال الفترة (2015-2020)، ولتحقيق الهدف السابق الذكر استعان الباحثان بالمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث تم تحليل مختلف البيانات والمعلومات والإحصائيات المتحصل عليها من مختلف الدراسات السابقة وكذلك من المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار والتابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد تمكنت هذه الدراسة من إثبات الدور الكبير الذي تلعبه القروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل بولاية أدرار، كما سجلت الدراسة أيضا عدة قصور في هذا المجال أبرزها غياب دراسات جدوى فعالة لمشاريع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى اقتصار التمويل على مرحلة الإنشاء والتأسيس فقط لهذه المؤسسات.

- مقدمة:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنمية الدول خاصة النامية منها، نظرا لمساهمتها في خلق الثروة ورفع الناتج الداخلي الخام، والمساهمة في التشغيل وغيرها، حيث أصبحت هذه المؤسسات تحتل مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة خاصة في السنوات الأخيرة نظير مساهمتها في حل العديد من المشاكل التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها.

وقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ذات أهمية قصوى على صعيد اقتصاديات الدول، فقد حظيت باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، ومن هذا المنطلق وجدت العديد من الدراسات والأبحاث التي سعت نحو دراسة مختلف سبل ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبرزها: عصنة الإدارة والتسيير، جودة المنتجات والخدمات، تأهيل المورد البشري، تطوير التكنولوجيا، تحديث التسويق، الابتكار والإبداع، مصادر التمويل المناسبة، وغيرها، هذه الأخيرة ستشكل محور اهتمام هذه الدراسة بالتركيز على أبرز مصدر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي القروض البنكية.

من خلال ما سبق نتبلور إشكالية دراستنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى تساهم القروض البنكية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التشغيل في الجزائر من خلال دراسة حالة بنك BADR بولاية أدرار خلال الفترة 2015-2020 ؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الانطلاق من الفرضية الرئيسية التالية:

- تلعب القروض البنكية دورا هاما في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل وهذا ما توضحه تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بولاية أدرار.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء على أهمية التمويل البنكي باعتبار البنوك الممول الأساسي للاقتصاد في الجزائر، وذلك من خلال دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بولاية أدرار، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل لعدد كبير من البطالين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- الكشف عن الإطار النظري والمفاهيمي المرتبط بموضوعي القروض البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إبراز الدور الذي تلعبه صيغ التمويل البنكي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التشغيل وتخفيض معدلات البطالة؛

-إبراز مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار، وكذا الوقوف على مساهمة هذه المؤسسات في استحداث مناصب الشغل.
منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة لأننا بصدد جمع وتوصيف وتحليل مجموعة من البيانات والحقائق المرتبطة بموضوع التمويل البنكي، ومدى مساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشغل.

كما تمت الاستعانة أيضا بمنهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بولاية أدرار، وذلك بهدف إسقاط إشكالية الدراسة على الواقع العملي.
الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

دراسة (حنيفي، 2019): هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أبرز معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولتحقيق الهدف السابق الذكر استندت هذه الدراسة إلى الأسلوب القياسي حيث حاولت من خلاله التأكد من وجود علاقة طردية بين قيمة الضمانات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال الاقتراض من البنوك، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن مؤسسات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تقدم دعمها فقط في مرحلة الإنشاء لتترك هذه المؤسسات فيما بعد تواجه مشاكل عويصة في التمويل البنكي بسبب قلة الضمانات التي ترتبط طرديا بمدى حصول هذه المؤسسات على القروض.

دراسة (Bakhtiari, Breunig, Magnani, & Zhang, 2020): سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر القيود التمويلية على كفاءة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثون بتحليل مجموعة من الإحصائيات الحديثة المرتبطة بالموضوع بالإضافة إلى تحليل أثر القيود التمويلية على المؤشرات الرئيسية التالية: العمالة، الإنتاجية، الأجور، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها حيوية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لدول منظم (OECD)، كما أن سهولة الحصول على الموارد المالية نسبيا لهذا النوع من المؤسسات في دول المنظمة قد ساعد على تحقيق عدة نتائج إيجابية تمثلت في نمو معدلات العمالة وتعزيز الإنتاجية والابتكار.

دراسة (Boccaro, 2017): هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التمويل في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية وآثار ذلك على العمالة والفعالية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحث بمناقشة وتحليل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المرتبطة بقطاع المؤسسات المصغرة (TPE) والصغيرة والمتوسطة (PME) في فرنسا، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن هذا النوع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي الفرنسي بأزيد من 2.5 مليون مؤسسة وبهذا فهي تلعب دورا هاما في خلق مناصب الشغل في فرنسا، وأن نمط التمويل الغالب لهذا

النوع من المؤسسات في فرنسا هو التمويل البنكي، واستعرض الباحث في الأخير مجموعة من التحديات التي تواجه تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في فرنسا.

وقد تم الاستفادة من مختلف الدراسات السابقة الذكر أيما استفادة، حيث ساهمت بشكل جيد في إثراء الإطارين النظري والتحليلي لهذه الدراسة، وكذلك ساهم التعرف على منهجية الدراسات السابقة في تسهيل الطريق أمام الباحثان لبناء منهجية الدراسة الحالية.

1- الإطار النظري للدراسة:

1-1- مفهوم القروض البنكية وأهميتها:

تعتبر القروض البنكية أداة تمويل ظهرت منذ القدم واستمرت في التطور إلى يومنا هذا، حيث أصبحت من أبرز أدوات تغطية الاحتياجات المالية للأفراد والمؤسسات والبنوك على حد سواء، وهي تعد في نفس الوقت صمام أمان البنوك والضامن الرئيسي لديمومة نشاطها المصرفي نظرا للعائد المالي الذي تحققه والذي يسمى بسعر الفائدة.

ويعرف القرض البنكي بأنه: "مبلغ مالي يمنح من طرف البنك الذي يسمى الدائن إلى شخص معنوي أو مادي يسمى المدين، من خلال تعهد بالدفع في تاريخ معين، أما البنك فيصدر فاتورة تتضمن مكافآتته المالية المتمثلة في سعر الفائدة يومي أو سنوي" (Fekih, 2014, p. 09).

كما يعرف القرض البنكي بأنه: "تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة" (القزويني، 2011، صفحة 90).

بعبارة أشمل يتضح أن القروض البنكية هي: "تلك الخدمات المقدمة للزبائن والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد" (عبد الحميد، 2008، صفحة 103).

وعند منح القروض تتوخى البنوك ثلاث شروط أو مبادئ أساسية هي (Benabdelmoula, 2017, pp. 66-67): مبدأ السلامة (الأمان): والذي يقتضي أن تمنح القروض إلى زبائن مؤهلين وموثوق بهم، ولهم مراكز مالية جيدة، وقدرة جيدة على الوفاء بالالتزامات عند حلول آجالها.

مبدأ السيولة: والذي يقضي بإمكانية تحويل أصول البنك إلى سيولة مطلقة في أقل فترة زمنية ممكنة وبأقل تكلفة.

مبدأ الربحية: من خلال الحرص على تحقيق عائد (سعر الفائدة) معقول يغطي تكاليف القرض نفسه، والحل الأمثل لتعظيم الربحية هو التنويع قدر الإمكان.

ويشكل منح القروض أحد أهم أوجه استخدامات أموال البنك التجاري وأكثرها نسبة من إجمالي الموجودات التي تحقق الإيرادات (فوائد القروض البنكية الممنوحة)، فالعائد المتولد عنها يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات أي بنك، كما أن تنامي وتيرة العوائد المتحققة من مزاوله نشاط منح القروض دليل على كفاءة تشغيل موارد البنك (غيث أركان، 2018، صفحة 339).

أما فيما يخص أهمية القروض البنكية فتتضح أولا من خلال تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء، كما تعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، فهي بذلك تعتبر واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي أنها واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

كما تساهم القروض البنكية بشكل كبير في تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات، وغيرها) وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القدرة الشرائية التي تساعد بدورها في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة. (معهد الدراسات المصرفية، 2011، صفحة 02).

جدير بالذكر أن البنوك التجارية تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من القروض: قروض الاستغلال الخاصة بالتمويل قصيرة الأجل، وقروض الاستثمار الخاصة بالتمويل الطويل الأجل، وبين هذا وذاك توجد عدة أنواع من القروض التي يتم منحها وفقا لاحتياجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

1-2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يرمز لها بـ (PME) أي اختصارا للمصطلح الفرنسي (Petites et Moyennes Entreprises) انتشارا واسعا في مختلف دول العالم، إلا أن الغموض وعدم وضوح الرؤية ما زال قائمين في تحديد معنى هذا النوع من المؤسسات رغم أهميتها، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا هاما من النشاط الاقتصادي، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة إذا أصبحت تعد المكمّل الضروري لها.

ولا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى تعتبرها دول أخرى مؤسسات كبرى، وهذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، وقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، ...، وغيرها، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو معيار عدد العمال (عبد الرحمان و حساني، 2019، صفحة 97).

وقد عرف الاتحاد الأوروبي (UE) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: "مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، وتمارس أنشطة اقتصادية معينة، تشغل 250 شخصا على الأكثر، ولا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 43 مليون يورو" (Levratto, 2009, p. 22).

أما دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 200 إلى 250 شخصا على الأكثر، باستثناء اليابان التي تضيف حدا آخر بـ 300 عامل، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية بحد جديد هو 500 عامل" (Merzouk, 2009, p. 01).

أما التعريف المعتمد في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو ذلك التعريف الوارد في القانون رقم (17-02) المؤرخ في 10 يناير 2017 والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص في مادته الخامسة على ما يلي "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو/والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 04 مليار دينار جزائري، أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معيار الاستقلالية (القانون التوجيهي رقم (17-02)، 2017، صفحة 05) ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 04 مليار	من 200 مليون إلى 01 مليار دينار

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (القانون التوجيهي رقم (17-02)، 2017، صفحة 05

وتتفق جل الدراسات والأبحاث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمجموعة الخصائص التالية (برنوطي، 2005، صفحة 35 (ST-Pierre, 2003, p. 06) :

-صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يجعلها مرنة وقادرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى الدولية؛

-صغر حجم رأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل الذاتي لها؛

-سرعة الاستجابة لحاجيات السوق عن طريق تغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته؛

-قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية؛

-دورة حياتها قصيرة، إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة تضع حدا لنهاية نشاطها.

1-3 دور القروض البنكية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

هناك عدة عوامل تدفع البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف أشكال القروض أبرزها (بوهزة، 2007، الصفحات 63-64):

-تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا استراتيجيا ضمن زبائن البنك، خاصة من حيث عددها وتنوعها وتعدد مختلف القطاعات الاقتصادية التي تنشط ضمنها؛

-تزايد عولمة مصادر التمويل واحتدام المنافسة بين البنوك وهو ما دفعها للبحث عن عملاء جدد وخصوصا من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-وجود منظمات وهيئات حكومية تقدم المساعدة والدعم الفني والإداري والمالي لمرافقة هذا النوع من المؤسسات، وهو ما يساهم في الحصول على معلومات أكثر دقة وضمانات أعلى وبالتالي مخاطرة أقل.

وتعد البنوك التجارية أفضل البدائل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض البنكية، حيث تتميز البنوك التجارية بمجموعة من المميزات التي تعطيها ميزة نسبية مقارنة بالمؤسسات المالية غير البنكية والمؤسسات غير الحكومية في تقديم الخدمات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها (بتال أحمد وآخرون، 2011، صفحة 49):

-الضوابط الواضحة لبيان قواعد الملكية والإفصاح المالي وكفاية رأس المال التي تساعد الإدارة الرشيدة للمخاطر؛

-اتساع شبكة الفروع والتي تمكن البنوك من الوصول إلى أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-النظم الخاصة بالرقابة الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكن من القيام بتنفيذ عدد كبير من المهام؛
-هياكل ملكية التي يسيطر عليها القطاع الخاص (غالبا)، بما يمكن من تطبيق أساليب الحوكمة وتحقيق كل من كفاءة التكاليف والربحية.

وبالمثل تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الزبائن لدى البنوك التجارية وذلك لعدة أسباب أبرزها (العكدي أحمد، 2019، صفحة 357):

-إمكانية التوسع في القروض على المستويين الجغرافي وتنوع الأنشطة سواء التجارية أو الخدمية؛
-توفير الجهد والطاقة وجذب أكبر قطاعات مستهدفة من المستثمرين الصغار لقطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

-إمكانية الاتصال المباشر مع أصحاب هذه الصناعات، وإمدادهم بكافة المعلومات التي يحتاجون إليها ودراسات الجدوى الاقتصادية التي تساعد في تقليل الأخطار التي قد تحيط بهذه المشروعات.

وبالتالي فإن القروض البنكية تلعب دورا كبيرا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنعاشها، فبفضل فعالية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزدهر هذه الأخيرة، الأمر الذي ينعكس إيجابا في زيادة مناصب الشغل والحد من البطالة، والمؤشرات العالمية تشير على ذلك حيث تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 66% من إجمالي العمال في دول الإتحاد الأوروبي (Rotar et al, 2019, p. 3303) كما تشغل هذه المؤسسات ما نسبته 70% من إجمالي العمال في العالم (ILO, 2019, p. 01).

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعالية في توفير فرص العمل المنتجة، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي توفر مناصب شغل جديدة بالرغم من صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فمع زيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات الادخار تكون هذه المؤسسات هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من هذه الظاهرة. (العابد برينيس، 2015، صفحة 108).

كما تعمل البنوك التجارية على المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة ميادين أبرزها: مشاريع الشراكة، إعادة الهيكلة، الخروج من التعثر المالي، مرافقة هذه المؤسسات في عمليات التصدير وولوج الأسواق المالية وغيرها، كما تتعاون البنوك التجارية وتنسق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.

2- الجانب التطبيقي للدراسة:

2-1 نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية " (BADR) بموجب المرسوم رقم 106/82، (المرسوم رقم 82-106، 1982، صفحة 553) حيث أولكت إليه مهمة تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الحرف التقليدية في الأرياف وكذا المهن الحرة، وبصفة عامة جميع المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أي كان نوع نشاطها،

وبالتالي فإن إنشاؤه يكون قد خفف عن البنك الوطني الجزائري جانبا مهما من التمويل وهو الائتمان الفلاحي، ونظرا للأهمية التي يتسم بها فقد فرض نفسه بين مختلف هذه البنوك في ظل التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق والدخول في المنافسة (القرويني، 2011، صفحة 63).

وهو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس مالها مليار دينار جزائري وعدد فروعها سنة 1985 تقدر بـ 185 فرعا و 29 مديرية جهوية، وتطور إلى أن أصبح رأس مالها مليارين ومائتي مليون دينار جزائري (2.200.000.000.00 دج)، ومع مرور الزمن وفي نهاية سنة 2019 بلغ عدد وكالاتها أكثر من 320 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية جهوية، ورأس مال اجتماعي يقدر بـ 54.000.000.000.00 دج، كما يشغل البنك أكثر من 7000 عامل ما بين إطار وموظف (www.badr-bank.dz, Consulté le 02/05/2020).

أما فيما يخص المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار فقد تم إنشاؤه بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري، وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير، ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط مدينة أدرار، وفي سنة 1988 ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انضوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار وتيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالات والمديرية. (المجمع الجهوي للاستغلال (BADR) بأدرار، 2021).

وفي سنة 1992 تم إلغاء المديرية الجهوية بولاية أدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998، أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمال إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001 تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها أسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية نهاية سنة 2019 حوالي 95 عاملا يتوزعون بين الوكالات والمديرية.

وبعد المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار الوحيد لمثيلاته من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهو يقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة له والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها ستة وهي على التوالي: أدرار 252، تيميمون 253، رقان 254، أولف 406، أوقروت 256، عين صالح 474، كما يعد أيضا المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة. (المجمع الجهوي للاستغلال (BADR) بأدرار، 2021).

2-2-2-2 لمحة عن أبرز وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار

2-2-1-2 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) : أنشأت هذه الوكالة خلفا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 وهي مؤسسة حكومية ذات طبيعة خاصة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت إشراف الوزير المكلف عن المؤسسات المصغرة، تقوم بمرافقة حاملي

المشاريع من أجل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات، ولهذه الوكالة 51 فرع موزع في جميع ولايات الوطن (https://promoteur.ansej.dz, Consulté le 02/05/2021 a 22 h17).

تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية (https://promoteur.ansej.dz, Consulté le 02/05/2021 a 22 h17) :
-دعم ومراقبة الشباب لخلق مشاريع جديدة؛

-توفير المعلومات الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية للشباب أصحاب المشاريع؛

-تطوير العلاقة مع مختلف الشركاء (البنوك، CNAS، CASNOS)؛

-إقامة شراكة بين القطاعات لتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة؛

-تشجيع مختلف الإجراءات والتدابير الرامية إلى إنشاء المشاريع وتوسيع نطاقها.

2-2-2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) : هو عبارة عن مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تم تكليفها بتخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة من خلال تعويض البطالين المنخرطين فيه (www.cnac.dz, Consulté le 02/05/2021 a 23 h10)، وقد أنشأ وفق المرسوم التشريعي رقم (94-09) المؤرخ في 26 ماي 1994، وقد تطور دور الصندوق على مراحل من خلال تكليفه سنة 1998 بإعادة إدماج العمال المسرحين في ميدان التشغيل عن طريق فتح مراكز تكوين وتوجيه واستشارة، ليأخذ الصندوق سنة 2003 منحى جديد من خلال تكليفه بدور جديد يتمثل في إمكانية تقديم الدعم المالي لإعادة إدماج البطالين في ميدان التشغيل من خلال دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من خلال البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 سنة و 50 سنة. (معيزة، 2017، صفحة 22).

2-2-3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) : نشأت الوكالة سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي (14-04) المعدل بالمرسوم الرئاسي (139-06)، ثم المرسوم الرئاسي (113-11)، والمرسوم التنفيذي (13-174) المعدل والمتمم للمرسومين التنفيذيين السابقين، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها فروع محلية في مختلف الولايات، كما تتمثل مهامها فيما يلي (www.angem.dz, Consulté le 02/05/2020 a 23 h10)

-تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

-تدعيم المستفيدين عن طريق تقديم الاستشارة والمراقبة في تنفيذ أنشطتهم ومنحهم قروض بدون فائدة؛

-استقرار سكان الأرياف في المناطق الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية منتجة للسلع والخدمات؛

-تحسين مستوى معيشة الأفراد الفقراء منهم النساء الماكثات في البيت ويمتلكن حرف يدوية يمكن ممارستها بالبيت.

3- دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بولاية أدرار

تتجلى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أدرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية من خلال الوقوف على عدد المؤسسات التي تم تمويلها، بالإضافة إلى المبالغ المخصصة لذلك وكذا مناصب الشغل

المستحدثة، وحتى يتسنى لنا ذلك قمنا بتحليل المعطيات الخاصة بالبنك خلال السنوات السبعة للدراسة (2013-2019).

3-1 صيغ التمويل: هناك تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكون الأول بين المؤسسة ووكالة، أما الثاني فيكون بين المؤسسة ووكالة الدعم والبنك وهو موضوع هذه الورقة البحثية.

3-1-1 التمويل الثنائي: تتكون التركيبة المالية للمشروع من المساهمة الشخصية للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وقرص تمنحه وكالة الدعم، ويكون ذلك وفق مستويين:

أ- المستوى الأول: التكلفة الإجمالية للمشروع أقل أو تساوي 5000.000 دج

القرض بدون فائدة من طرف وكالة الدعم 29%	المساهمة الشخصية 71%
---	----------------------

ب- المستوى الثاني: التكلفة الإجمالية للمشروع من 5000.001 دج إلى 10.000.000 دج

القرض بدون فائدة من طرف وكالة الدعم 28%	المساهمة الشخصية 72%
---	----------------------

3-1-2 التمويل الثلاثي: تتكون التركيبة المالية للمشروع من المساهمة الشخصية للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وقرص تمنحه وكالة الدعم، قرض بنكي، ويتم ذلك أيضا وفق مستويين:

أ- المستوى الأول: كلفة الاستثمار أقل أو تساوي 5000.000 دج

القرض بدون فائدة من طرف وكالة الدعم 29%	المساهمة الشخصية 1%	القرض البنكي 70%
---	---------------------	------------------

ب- المستوى الثاني: كلفة الاستثمار من 5000.001 دج إلى 10.000.000 دج

القرض بدون فائدة من طرف وكالة الدعم 28%	المساهمة الشخصية 2%	القرض البنكي 70%
---	---------------------	------------------

3-2 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال سنوات الدراسة: نحاول من خلال الجدول أدناه تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، والتمولة في إطار تدابير الإعانة.

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط.

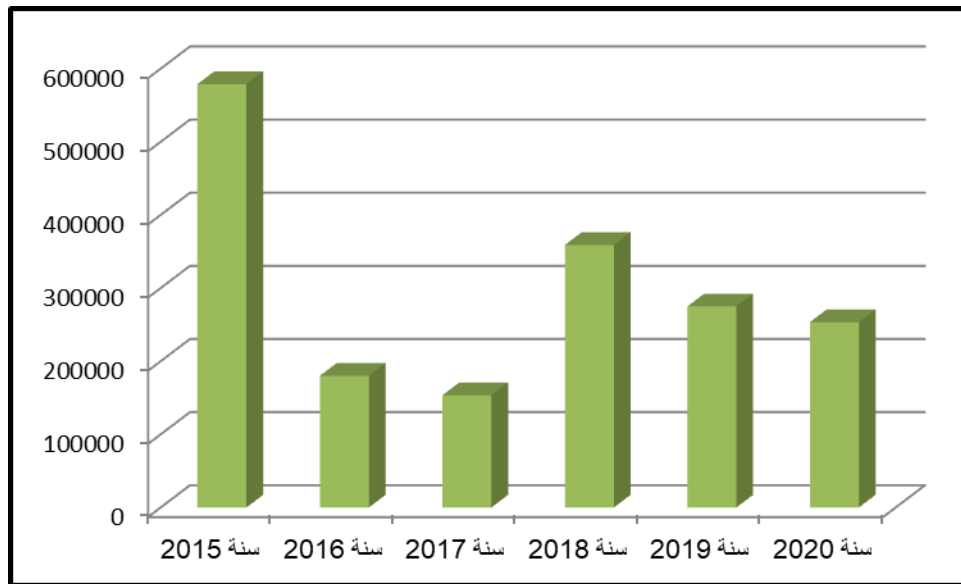
قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة	107	36	32	48	64	50
الحرف	11	-	2	-	18	20
الأشغال العمومية	10	2	-	-	1	2
الري	1	1	-	-	-	-
الصناعة	10	2	-	2	-	-
الخدمات	29	6	15	31	26	28
نقل البضائع	-	1	1	-	-	-
نقل المسافرين	-	-	-	1	-	-
المجموع	168	48	50	82	109	100

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للإحصائيات المقدمة من طرف بنك BADR بأدرار.

من خلال الجدول رقم 02 يلاحظ أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت 168 مؤسسة ممولة سنة 2015، 63.7% منها في قطاع الفلاحة و17.3% منها في قطاع الخدمات، والنسبة المتبقية موزعة على باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى، وخلال سنة 2016 عرف تمويل هذه المؤسسات انخفاضا، حيث بلغ 48 مؤسسة ويعود السبب في ذلك إلى الوضعية المالية الصعبة التي عرفت الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية باعتباره المورد الأساسي للخزينة العمومية من جهة، وتجميد تمويل عدد كبير من القطاعات بسبب التشبع الذي عرفت من جهة أخرى، غير أنها عرفت ارتفاعا تدريجيا من سنة لأخرى خلال سنوات 2017، 2018 و2019، حيث يعود هذا الارتفاع التدريجي إلى سببين رئيسيين هما: الرفع النسبي للتجميد الذي طال عدد كبير من الأنشطة خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى انعقاد لجان انتقاء وتمويل المشاريع (CSVF) على مستوى هيئات الدعم والمرافقة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات كل خمسة عشرة يوما تقريبا، لينخفض عدد المؤسسات الممولة خلال سنة 2020 وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الصحية (أزمة فيروس كوفيد 19) التي عرفها العالم، وإجراءات الغلق الناتجة عن هذه الأزمة.

ويمكن توضيح كل ما سبق ذكره في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 01 باستعمال برنامج Excel.

3-3 تطور حجم القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات الدراسة: تمثل القروض البنكية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 70% من القيمة الإجمالية للمشروع، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور حجم القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع نشاط (وحدة: ألف دج)

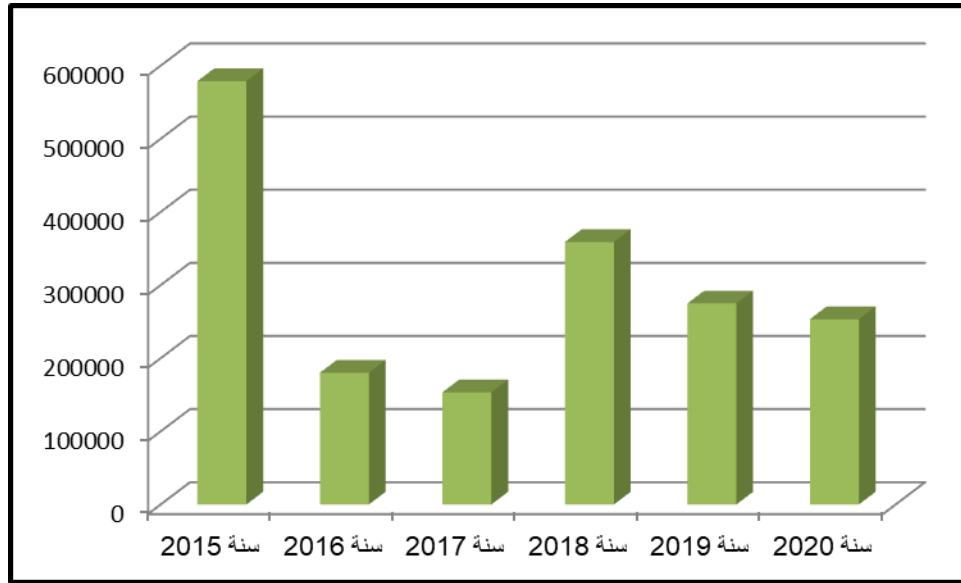
قطاع النشاط	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة	422.621	136.133	126.507	206.456	182.391	172.422
الحرف	12.385	-	1.326	-	18.103	22.240
الأشغال العمومية	39.163	10.671	-	-	6.689	8.723
الري	5.979	695	-	-	-	-
الصناعة	29.210	6.581	-	11.750	-	-
الخدمات	69.543	25.422	24.881	134.614	67.735	83.471
نقل البضائع	-	647	697	-	-	-
نقل المسافرين	-	-	-	6.142	-	-
المجموع	578.901	180.149	153.411	358.962	274.918	253.382

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للإحصائيات المقدمة من طرف بنك BADR بأردار.

يتضح من خلال الجدول رقم 03 الحجم الهام للقروض التي يقدمها البنك لتمويل هذا النوع من المؤسسات، حيث بلغت سنة 2014 حوالي 578 مليون دينار جزائري، إلا أنه وبداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2016 عرف حجم القروض المقدمة انخفاضا، حيث بلغت 180 مليون دينار جزائري سنة 2015 ثم 153 مليون دينار جزائري سنة 2016، لترتفع بعدها إلى 359 مليون دينار جزائري سنة 2017، ثم تعود للانخفاض سنة 2018 وسنة 2019 ويرجع سبب ذلك إلى تسقيف البنك للمبالغ المتعلقة باقتناء مختلف المعدات والآلات واعتماد أسعار مرجعية في ذلك . ويلاحظ أيضا أن القروض المقدمة لقطاع الزراعة تمثل أكثر من 50% من إجمالي القروض المقدمة طيلة سنوات الدراسة، ويرجع ذلك إلى اختصاص البنك في مجال الزراعة من جهة، وطبيعة الولاية التي يغلب عليها الريف من جهة أخرى.

ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي:

جدول رقم (02): تطور حجم القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 03 وباستعمال برنامج Excel.

3-4- تطور مناصب الشغل المستحدثة خلال سنوات الدراسة: تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة يتمشى طرديا مع تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في هذا الإطار، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

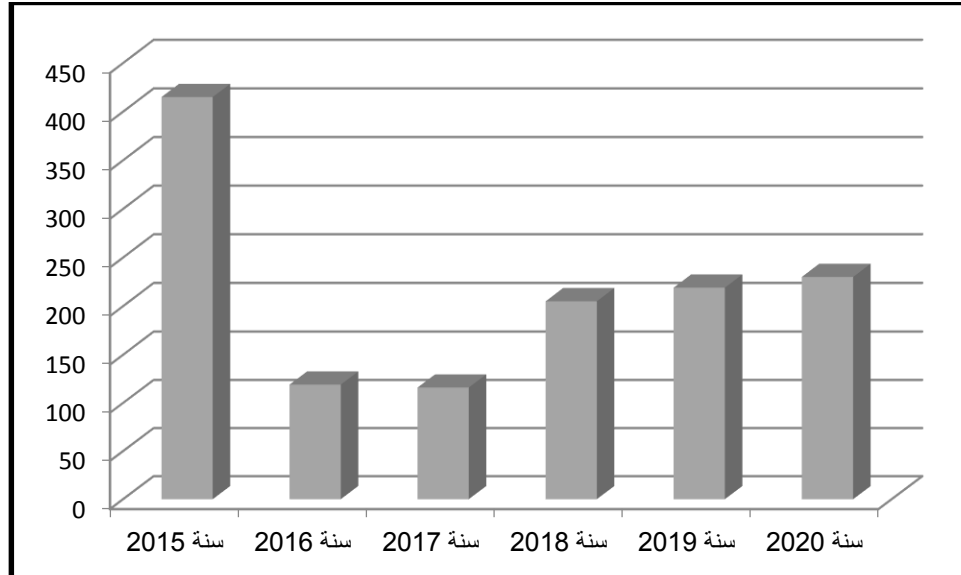
قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة	278	98	84	141	148	150
الحرف	27	-	2	-	26	30
الأشغال العمومية	18	1	-	-	2	4
الري	3	2	-	-	-	-
الصناعة	27	6	-	6	-	-
الخدمات	62	11	29	57	42	46
نقل البضائع	-	1	1	-	-	-
نقل المسافرين	-	-	-	1	-	-
المجموع	415	119	116	205	219	230

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للإحصائيات المقدمة من طرف بنك BADR بأدرار.

من خلال الجدول رقم 04 يتضح لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمولها البنك في خلق مناصب شغل، حيث بلغت سنة 2015 حوالي 415 منصب شغل، إلا أنه وبداية من سنة 2016 وإلى غاية 2017 فقد عرف عدد مناصب الشغل المستحدثة انخفاضا حيث بلغت 119 منصب سنة 2016 لتصل سنة 2017، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال السنوات السابقة، ثم بعدها ارتفعت خلال

ثلاث سنوات الأخيرة للدراسة، حيث بلغت 205 منصب شغل سنة 2018 ثم 219 منصب شغل سنة 2019، وفي سنة 2020 بلغ عدد المناصب المستحدثة 230 منصب شغل. ولتوضيح ذلك أكثر نمثلها بيانيا كما يلي:

جدول رقم (03): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 04 وباستعمال برنامج Excel.

خاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى صيغ التمويل التي يمكن للبنوك منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تكرسه الدولة من آليات وهياكل خدمة لتوفير التمويل الدائم لهذه المؤسسات، وذلك من خلال الوقوف على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بولاية أدرار خلال الفترة (2015-2020).

أولا- نتائج الدراسة واختبار الفرضية

من خلال ما سبق تم التوصل للنتائج التالية:

-يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا استراتيجيا بالنسبة للجزائر كون هذا النوع من المؤسسات يشكل معظم مكونات النسيج المؤسساتي في الجزائر؛
-يعد مشكل التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديا أساسيا بالنسبة للحكومة الجزائرية ورغم الجهود المبذولة بتوفير هياكل الدعم المالي والهيئات المتخصصة، إلا أن هذا المشكل لم يحل بشكل فعال إلى حد الآن لعدة أسباب أبرزها طبيعة هذه المؤسسات التي يتميز تمويلها بمخاطر عالية، ناهيك عن عدم توفرها على الضمانات الكافية؛

-رغم المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنها تبقى المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، حيث تلعب دورا حيويا في الاقتصاد الوطني وتساهم فيه بشكل أعلى مما تساهم المؤسسات الكبيرة الحجم؛

-يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ABDR) بدور إيجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية أدرار وهذا ما يساهم في دعم التنمية المحلية لهذه المنطقة؛
-لقد ساهمت القروض البنكية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية () للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل جديدة مناصب شغل جديدة لشباب بولاية أدرار وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات البطالة بالمنطقة.
وتأسيسا على ما سبق عرضه من نتائج تم قبول الفرضية الأولى للدراسة والقائلة: "تلعب القروض البنكية دورا هاما في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل وهذا ما توضحه تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بولاية أدرار."

لكن رغم كل ما تمت الإشارة إليه سابقا فإنه من خلال الدراسة التطبيقية التي أجراها الباحثان على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار التابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) تم تسجيل عدة أوجه قصور في عملية تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتعامل معها، أبرزها:
-وجود قصور في دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لملفات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة أسباب أغلبها ذات طابع إداري واجتماعي؛
-تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر فقط على مرحلة الإنشاء والتأسيس، وهذا غير كاف لأن هذه المؤسسات تحتاج لتمويل ودعم مالي ومرافقة أثناء مزاولة أنشطتها أيضا لضمان نجاحها وعدم تعثرها.

ثانيا- توصيات الدراسة

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:
-ضرورة قيام البنك بدراسة جدوى اقتصادية حقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل تمويلها؛
-ضرورة مرافقة البنك المستمرة لهذه المؤسسات قبل وأثناء وبعد تمويلها، وتقديم الإرشادات والتوجيهات اللازمة لذلك لضمان نجاحها واستمرارية نشاطها؛
-ضرورة رفع المساهمة الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من المشروع الاستثماري للتقليل من المخاطر الائتمانية للبنك؛
-إمكانية ربط تحالفات استراتيجية بين البنوك التجارية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتقليل المخاطر البنكية.

كما توصي هذه الدراسة أيضا بضرورة تطوير مصادر بنكية أخرى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم الاكتفاء على التمويل البنكي فقط، ومن أمثلة هذه المصادر: رأس مال المخاطر، البورصة، صيغ التمويل الإسلامي، خصوصا هذه الأخيرة إذ يتوقع أن يلعب التمويل الإسلامي أو الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال إصدار النظام رقم (02-20) المؤرخ في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

- Bakhtiari, S., Breunig, R., Magnani, L., & Zhang, J. (2020, January). Financial constraints and small and medium enterprises. A review, Discussion paper series (No.(12936)), pp. 104-122.
- Benabdelmoula, F. (2017). Les déterminants d'octroi de crédits bancaires aux entreprises : Etude comparative entre la banque conventionnelle et la banque islamique. Thèse de doctorat en sciences de gestion . France: Université Cote d'Azur.
- Boccaro, F. (2017, Mars). Les PME/TPE et le financement de leur développement pour l'emploi et l'efficacité. Journal Officielle de La République Française (No.(07)), pp. 210-230.
- Fekih, F. Z. (2014). Etude de la relation crédit information a travers la mise en place des bureaux de crédit : Essai de la modélisation en donnés de panel. Thèse de doctorat en sciences économiques, Option : Entreprises, Banques, et Finance . Algérie, Tlemcen: Université Abou bekr Balkaid.
- <https://promoteur.ansej.dz>. (Consulté le 02/05/2021 a 22 h17). الوثائق الداخلية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- ILO. (2019). Small matters: Global evidence on the contribution to employment by the self-employed. Geneva, Switzerland: International Labor Organization.
- Levratto, N. (2009). Les PME définition, rôle économique et politique publiques (Vol. 1 Edition). Bruxelles, Belgique: De Boeck.
- Merzouk, F. (2009). PME et compétitivité en Algérie. Revue Economie et Management , Vol 08 (No 01), pp. 279-296.
- Rotar et al. (2019). Contribution on small and medium enterprises to employment in the european union countries. Economic Research , Vol 33 (No 01), pp. 3302-3314.
- ST-Pierre, J. (2003). La gestion financière des PME : Théories et pratiques . Canada: Presse du l'université de Québec.
- www.angem.dz. (Consulté le 02/05/2020 a 23 h10).
- www.badr-bank.dz. (Consulté le 02/05/2020).
- www.cnac.dz. (Consulté le 02/05/2021 a 23 h10).
- القانون التوجيهي القانون التوجيهي رقم (02-17). (10 جانفي, 2017). المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية رقم 25 بتاريخ 2017/02.
- المجمع الجهوي للاستغلال (BADR) بأدرار. (2021). وثائق داخلية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية. الجزائر.
- المرسوم رقم 82-106. (13 مارس, 1982). المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية.
- أمينة حنفي. (2019). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . الجزائر، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- بتال أحمد وآخرون. (2011). دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 04 (العدد 07)، الصفحات 44-68.
- سعاد نايف برنوطي. (2005). إدارة الأعمال الصغيرة للريادة (المجلد الطبعة 1). الأردن: دار وائل.
- شاكر القزويني. (2011). محاضرات في اقتصاد البنوك (المجلد الطبعة 05). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- شريعة العابد برينيس. (2015). تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . الجزائر، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة باجي مختار.
- عبد القادر عبد الرحمان، و بن عودة حساني. (2019). تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 07 (العدد 02)، الصفحات 95-112.
- عبد الله غيث أركان. (2018). تقييم جودة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام نموذج (Sherrord). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 56، الصفحات 335-354.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2008). البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها. مصر: الدار الجامعية.

- محمد بوهزة. (2007). استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية تبسة. مذكرة ماجستير في العلوم التجارية . المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- محمد جاسم العكدي أحمد. (2019). دور المصارف التجارية الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة العلوم البيئية ، المجلد 47 (الجزء 01)، الصفحات 351-379.
- مسعود أمير معيزة. (2017). واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سطيف. مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 07 (العدد 03)، الصفحات 01-35.
- معهد الدراسات المصرفية. (يونيو 2011). القروض المصرفية ومعايير منحها. مجلة إضاءات (العدد 11)، الصفحات 01-40.